**المتغيرات المجتمعية وأثرها في أوضاع الاحداث**

**د. عدنان ياسين مصطفى**

**أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد**

**مقدمة**

تعرض العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم لسلسلة من الحروب والنزاعات الخارجية والداخلية، ومرّ في حالات كثيرة من عدم الاستقرار السياسي والامني، تركت جميعها آثاراً سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فعالية وشرعية مؤسساتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعة. واليوم، يواجه العراق تحديات أساسية مرتبطة بالقدرة على رسم مسارات تنموية وطنية في ظل استمرار الأزمات والاضطرابات وهشاشة الوضع الداخلي. ولعل من بين أبرز الأزمات التي تواجه العراق أزمة النازحين في الداخل في ظل انخفاض الموارد الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وما تطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وعلى تعزيز التماسك الاجتماعي بشكل خاص.

فالأزمات المتلاحقة وما ينجم عنها من تفشي للفساد وتدهور البنى التحتية وتدني مؤشرات التنمية البشرية وضعف حكم القانون، رافقه تصدع اجتماعي مستمر لأكثر من ثلاثة عقود، وهي حالة تتفاعل وتتفاقم ليس فقط مع اشتداد وتيرة العنف والنزاع في الميدان بل أيضاً مع سلسلة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتداخلة التي تضع تحديات كبيرة أمام الحكومة والمجتمع العراقي في بحثهم عن حلول لهذه الأزمة المتفاقمة.

لقد كان تأثير الأزمات والارهاب مباشراً ومدمراً لإدارة الموارد ولكل مفاصل التنمية البشرية في العراق، فكان تأثيرها مباشراً على قدرة الحكومات وعلى جودة نوعية الحياة او فقدانها نتيجة الصراع العنيف أو الحرمان الشديد، والتهجير القسري للناس، وتدمير البنى التحتية. ومن المنظور الاقتصادي أدت الى الاضرار بعملية التنمية بسبب التناقص في الانفاق التنموي، وزيادة الانفاق على المؤسسة العسكرية وامنية، مع تواضع معدلات الانفاق على الصحة والتعليم والبيئة. وفي ظل تفاقم ازمات الارهاب والعنف يتراجع دور القطاع الخاص ويضعف الاستثمار، كما تتفاقم مظاهر الفساد السياسي المالي والاداري. ان جميع هذه المتغيرات تركت إرثا محفوفاً بالمخاطر وانعداماً للأمن الانساني.

وعلى الرغم من الخطوات المتخذة عبر الخطط والاستراتيجيات لإعادة الإعمار، فان سنوات الازمة اظهرت ان التحديات ما تزال جسيمة كما تعكسها مؤشرات التنمية في العراق: التشغيل والدخل والصحة والتعليم والبيئة والعنف والفئات الهشة-وهي من بين أصعب التحديات في المسار التنموي.

لقد شكلت التنمية قاعدة رئيسة للأمن الوطني، لأنها توسع من قدرة الدولة على تحقيق التوازن والتفاعل بين العوامل الخارجية والداخلية، من خلال تعزيز حكم القانون والوصول الى العدالة لضمان تحقيق الاستقرار المجتمعي وتحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها، وكبح مصادر التهديد التي تأخذ أشكالاً مختلفة من التدخل في شؤون السيادة ومحاولاتها النيل من قدرات الدول وإمكاناتها وفرص تقدمها.

**جنوح الاحداث: الخلفيات النظرية والمتغيرات المجتمعية**

يأتي الاهتمام المتزايد من علوم الانسان والمجتمع بظاهرة / مشكلة جنوح الاحداث. نظرا لما يمثله الاحداث من ثروة انسانية لمستقبل مجتمعاتهم، او بسبب الكلف الاجتماعية والمادية العالية لجنوحهم، فضلا عن ان مشكلة الجنوح تمهد لظهور مشكلات سلوكية اخرى يرتكبها الاحداث بعد تجاوزهم مرحلة الطفولة. ومع ذلك فان مشكلة جنوح الاحداث Juvenile Delinquency يعد حديثا، اذ حتى اواخر القرن التاسع عشر كان الاحداث يعاملون كبالغين في نظام العدالة الجنائي. لقد تغير المفهوم في ذلك الوقت عندما حاول بعض المصلحين ربطه بالسباب المشاكسين وكنتيجة لذلك صار التعامل مع الاحداث يختلف عن التعامل مع البالغين اذ انشئت اول محكمة للأحداث الجانحين عام 1899 الينوي Illinois مع ملاحظة ان هناك مدى واسعا من السلوك يمكن ان يصنف ك(جنوح)[[1]](#footnote-1)

عرف الحدث في علوم الانسان بكونه الصغير منذ ولادته الى ان يتم النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل لديه مقوما الشخصية وتكوين الذات ببلوغ سن الرشد. اي ان تلك العلوم لا تعتمد كثيرا على سن الحدث الذي اعتمده القانونيون. وقد اكدت الشريعة الاسلامية على ان الحدث هو الصغير حتى يبلغ سن الرشد.[[2]](#footnote-2) وميزت بين الصغار والكبار من حيث المسؤولية الجنائية تميزا كاملا[[3]](#footnote-3) من جانب اخر تتداخل الابعاد الاجتماعية والنفسية والقانونية في تعريف الانحراف[[4]](#footnote-4) ويتضمن انحراف او جنوح الاحداث نمطا معينا من سلوك الاطفال والمراهقين يعتبر خارجا عن القانون وضارا بالمجتمع ومن الواضح ان ما يصطلح على كونه ضارا بالمجتمع يختلف من مجتمع لآخر حسب القيم الاجتماعية والخلقية السائدة[[5]](#footnote-5).

في قانون رعاية الاحداث اعتمد في تعريف الحدث على معيار العمر. اذ بعد ان شخص المشرع (الصغير)بوصفه من لم يتم التاسعة من عمره. فانه عد الحدث من يتراوح عمره بين (التاسعة ولم يتم الثامنة عشرة) مع اختلاف التسميات ما بين حدث وصبي وفتى[[6]](#footnote-6) لكن القانون اشار الى ان مدرسة الشباب البالغين يودع فيها من أكمل الثامنة عشرة من عمره من المودعين في مدرسة تأهيل الفتيان او من اكمل الثامنة عشرة من عمره وقت الحكم عليه[[7]](#footnote-7). ان قانون رعاية الاحداث، يصنف طبقا للعمر لكنه لا يقوم اطارا تفسيريا للتصنيف. ولذلك فان من المفيد مراجعة بعض الاطر النظرية التفسيرية للانحراف والجريمة.

ان في تراث علم الاجتماع اطر نظرية عديدة للتفسير، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإطار المستند الى مفهوم الفوضى اللامعيارية (الانومي Anomie) والذي قدمه علماء عديدون، لعل في مقدمتهم روبرت ميرتون من خلال التقاطع بين الاهداف والوسائل، والتفسير البنيوي الوظيفي الذي اورده روبن وليامز والذي يشير الى فكرة ان المشكلات مصدرها بناء المجتمع نفسه. والى ان الامتثال المتطرف لمعايير المجتمع قد يؤدي نفسه الى نمط انحرافي معين. ومنذ عام 1960، درست النظريات السوسيولوجية من خلال ثلاث زوايا هي: البيئة الاجتماعية للانحراف، المنحرف نفسه او (نفسها) ثم الانحراف كعملية as a process . من الزاوية الاولى يمكن فهم الانحراف على نحو جيد من خلال كتابات هوادر بيكر Becker[[8]](#footnote-8) ومن خلال النسق النظري المعروف بالوصم Stigma . وينصب الاهتمام هنا على كيفية رؤية الجماعة الاجتماعية لأناس او جماعات بوصفها منحرفة بدلا من التركيز على من هو المنحرف يتضمن تفاعلا بين اولئك (الذين يرتكبون، او قيل انهم ارتكبوا) فعلا منحرفا وبين بقية المجتمع. ان طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع تضع المنحرف في وضع يوصم فيه من قبل الجماعة. ويعتمد الوصم على الافكار المتعلقة والخطأ والصواب في المجتمع او في جماعة فرعية ضمن المجتمع. لقد اثار جوفمان Goffman (وهو من رواد التفاعلية الرمزية) سؤالا يتعلق بما يحدث للشخص حين يوصم. كيف يؤثر ذلك على تصوراته لذاته، وكيف يؤثر على انجازه لأدواره او بعبارة اخرى كيف يرى المنحرفون انفسهم[[9]](#footnote-9).

يشير ادوين سذرلاند ان معدلات الانحراف تختلف في المجتمعات المختلفة وفي الاوقات المختلفة. كما ان بعض قطاعات المجتمع تظهر معدلات عالية للانحراف بالمقارنة مع قطاعات اخرى. ويؤمن سذرلاند كغيره من علماء الاجتماع ان الجريمة والانحراف هي انماط من السلوك المتعلم وبتأثير اسباب بيئية ( باستثناء الأسباب الوراثية)[[10]](#footnote-10) لقد اعتبر سذرلاند لتفكك الاجتماعي سببا رئيسيا للسلوك الاجرامي، الا انه حاول ان يتجاوز هذا التفسير مؤكدا على مفهوم التفاوت في التنظيم الاجتماعي الذي تمتد جذور الجريمة فيه[[11]](#footnote-11).

من جانب اخر حاول ألبرت كوهين أن يفسر ظهور الثقافة الخاصة الجانحة وتركزها في بعض قطاعات البناء الاجتماعي واتسامها بسمات معينة في كتابه (الاولاد الجانحون). ويرى ان هذه الثقافة الخاصة هي نتاج للبناء الطبقي في المجتمع فسلوك العصابات الجانحة يعكس تعبيرا لحل جماعي لمشكلات يواجهها افراد الطبقة العاملة واهمها مشكلة المكانة الاجتماعية والحاجات غير المشبعة والاحباطات التي تعانيها الطبقة الدنيا في عالم تسوده قيم الطبقة الوسطى[[12]](#footnote-12).

ان هذه التطورات النظرية لا تنفصل عن بعضها. غير انها -جميعا-نتاج الثقافة التي وجدت فيها وانطلقت من اوضاعها ومشكلاتها. وذلك لا يعني ان كل قضاياها، لا تنسجم مع اوضاع ومشكلات مجتمعات الدول النامية ومنها العراق. ففي سبيل المثال، وكما سنشير ضمن القضايا ذات الصلة بالجنوح في المجتمع العراقي. ان لمفاهيم التفكك الاجتماعي والفقر، والوصم الاجتماعي، اهمية في تحليل ظاهرة الجنوح في العراق، لكن مفهوما ضمن الثقافة الغربية sub-culture للجنوح قد لا يكون واضحا الا في بعض انماط الانحراف كالتشرد والتسول، ةبين اطفال الشوارع.

لقد تطورت المرجعيات التفسيرية لجنوح الاحداث لأسباب عديدة لعل في مقدمتها

-اتساع الظاهرة، وتعاظم الخطر الاجتماعي الذي تمثله.

التطور الذي شهده النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخصوصا في مجالات القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها، والذي افضى الى تنامي رؤية جديدة للمشكلات الاجتماعية ولا سيما في المجتمعات الغربية. رؤية تنويرية، انسانية تتحرر من مفاهيم الايذاء المحض، والانتقام وتتبنى اجراءات اصلاحية. ومع ان هذا التطور كان بطيئا الى حد ما الا انه أثمر اطرا مرجعية متعددة لتفسير هذه الظاهرة.

ان الفرق الواضح بين المجتمعات الغربية، وبين المجتمعات النامية. وخصوصا الشرقية منها، يكمن في ان المشكلات الاجتماعية الكبرى التي تصاحبت مع حركات التصنيع والتحضر، صاحبتها ايضا عملية نمو كبيرة ومؤثرة في علوم الانسان والمجتمع. اما في المجتمعات النامية فان تلك الحركات، لم تصاحبها حركة بحث علمي منتج. ففي سبيل المثال وردت اول اشارة لجنوح الاحداث في قانون الجزاء العثماني (1853) كما اشرنا، كنتيجة لمحاولات التحديث في الدولة العثمانية، الا ان المجتمعات التي خضعت للعثمانيين ومنها العراق لم تؤسس الجهاز القضائي المطلوب بناءً على ذلك القانون الافي وقت متأخر، ومع ان الهجرة بدأت في العراق منذ العشرينات وتعاظمت مع مر السنين[[13]](#footnote-13) فان حركة التصنيع الفعلية لم تبدا الا في العقد الخامس من القرن الماضي، مع بداية تأسيس مجلس الاعمار ثم بعد عام 1958. الا ان الجهود العلمية التي بدأت هي الاخرى في العقد الخامس ظلت في حدود نقل المؤلفات الغربية في علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا وغيرها، ولم يكن هناك الا القليل جدا من البحوث الميدانية الاصيلة، كما ان تأسيس اول مركز للبحوث الاجتماعية والجنائية تأخر حتى مطلع سبعينات القرن الماضي حيث اجريت اولى الدراسات الميدانية لمشكلات التسول ، والجنوح، والبغاء والمناطق المتخلفة والهجرة وغيرها.

ومع كل ما تقدم يمكن القول ان الجهد العلمي لم يثمر عن وضع اطر مرجعية للتفسير ويبدو ان الرسائل الاكاديمية التي كتبت تميزت -على قلتها- بسطحية التنظير والتركيز على الجوانب القانونية والمؤسسية.

ان مراجعة للمرجعيات التفسيرية العلمية ولأوضاع المجتمع العراقي وخصوصياته الثقافية تمكن المتابع من افتراض عدد من القضايا proposition التي يمكن ان تشكل إطارا تصوريا لأبرز المتغيرات المجتمعية التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقود الاخيرة.

ان من اهم القضايا proposition التي يمكن ان تشكل مدخلا نظريا تفسيريا لجنوح الاحداث في العراق، ومع ملاحظة ، ان هذه القضايا تنطبق على معظم بلدان العالم الثالث، وعلى كل البلدان العربية- هي:

1. ان جنوح الاحداث في العراق ظاهرة حضرية مع ان التحضر urbanism لا يشكل طريقة حياة way of life على النحو الذي عرضه علماء اجتماع مثل لويس ويرث في دراسته الشهيرة urbanism as a way of life [[14]](#footnote-14) ، فالمدينة العراقية لا تخفي طابع الترف الواضح في حياة سكانها. غير ان هذه القضية بحد ذاتها ذات صلة وثيقة بمشكلة الجنوح لان التريف ارتبط بموجات الهجرة الكثيفة الى المدن الرئيسية ( بغداد/ البصرة /الموصل ) من محافظات تميزت بشدة الضغوط الاقطاعية والحرمان الى جانب ما تمثله مدن الجنوب من فرص عمل وخدمات وغيرها. وهذا يعني ان من المتوقع ان يكون للأصول الريفية حضورها في سير حياة الجانحين وان كانت اقامتهم الحالية في الحضر.
2. ان من المهم ملاحظة ان التحضر في العراق، كان عبارة عن حركة سكانية كثيفة حمل البشر فيها عاداتهم وتقاليدهم الى مستوطنات قائمة لم تكن مستعدة لاستقبالهم لكن عوامل الطرد كانت قوية[[15]](#footnote-15)، مقابل مغريات (فرص عمل / سكن افضل / علاقات افضل..) لم تحقق دائما. بل على العكس، ادت الهجرة السكانية الى ظهور المستوطنات العشوائية على اطراف المدن، كما ان المناطق الداخلية التي هجرها سكانها باتجاه الضواحي تحولت الى مناطق متخلفة slum areas . الى جانب ان المجتمعات السكنية التي اجتهدت الحكومات لإقامتها للمهاجرين (كما في مدينتي الصدر (الثورة) والحرية في بغداد زمناطق مماثلة في محافظات نينوى والبصرة. ان من المتوقع ان تشكل هذه المناطق والمستوطنات وتجمعات السكن ذات الطابع العشائري بيئة مؤاتيه لأشكال متعددة من الجريمة والجنوح.
3. لقد كان لنمط العلاقات الاقتصادية في الريف، وعوامل الفقر في الريف والحضر معا، أثر مهم في ظهور اشكال متعددة من السلوك المنحرف، الا ان بعض نظم القيم، وخصوصا تلك التي تتعلق بتوزيع السلطة داخل الاسرة، جعلت المرأة اكثر خضوعا للرقابة الاجتماعية من الذكر. فالأسرة فقد تغض النظر عن بعض سلوكيات ابناءها الذكور بل قد تعده دليلا على الرجولة، كالثأر، والعمل المبكر، والسرقة زغيرها بما في ذلك، المشاركة في انشطة اجرامية او ارهابية، لكنها ترى في الانثى رمزا لشرف الاسرة، فتعزز الضوابط الاجتماعية على سلوكها، وبالتالي يمكن القول ان نسبة الاناث الجانحات تقل كثيرا عن نسبة الجانحين[[16]](#footnote-16)
4. ان للهجرة الكثيفة من الريف الى المدن الرئيسية، وفشل كثير من خطط التنمية ودخول المجتمع العراقي في نفق الحروب والنزاعات والحصار – ثم الاحتلال في نيسان 2003 – كل ذلك ادى الى تفاقم ظواهر الفقر والحرمان التي تشتمل بمعانيها الواسعة على مؤشرات فشل في النظم التعليمية والصحية والخدمية، وهي مؤشرات يمكن ان تفسر ظواهر مهمة ذات صلة بظاهرة الجنوح، ومنها عمل الاطفال والصبية المبكر على حساب حقوقهم التعليمية واستخدام الاطفال لأغراض التسول او زجهم في عمليات ارهابية مقابل الحصول على مزايا مادية لأسرهم. ان كثير من الاطفال الذين يمارسون مهنا متواضعة وتافهة يتعرضون لإغراءات شتى تدفعهم الى عالم الجريمة، كما ان الاطفال العاملين في ورش صناعية او كحمالين في الاسواق..الخ يتعرضون للعنف والاساءة، وكذلك الاغراءات تدفعهم للانحراف.
5. ادت الهجرة الكثيفة الى تعزيز العلاقات العشائرية في المدن، الا ان ذلك لم يمنع من تفكك الاسر الممتدة الى اسر زواجية صغيرة، تتراجع فيها السلطة التقليدية للاب والاخ الكبير وابناء العمومة. كما ان حركة السكان الحضريين داخل المدن، ادت الى تباعد افراد الاسر الممتدة بعد ان وفرت الحومات، فرصا للزواج او السكن المستقل وشجعت على الاختلاط بين الجنسين في العمل والدراسة، واشاعت مبادئ التربية الحديثة التي تخفف من سطوة الكبار على الصغار. ان قوة الضبط التي تمارسها الاسر الممتدة اقل بكثير من تلك التي تمارسها الاسر الزواجية الصغيرة وخصوصا حين تتراجع علاقات المحلات التقليدية القائمة على قيم الحيرة والتكامل التقليدي، او الرقابة الصارمة ولذلك فان التفكك الذي يلحق بالأسرة الزواجية يصعب ضبط اثاره بالمقارنة مع الاسرة الممتدة التي تمثل مظلة امان للمرأة المطلقة او التي سجن زوجها، وللأيتام، والمعوقين. ولذلك يتوقع ان تكون نسبة عالية من الجانحين من اسر زواجية مفككة. لقد شهد العراق، منذ عام 1980 وعلى نحو متواصل، نزاعات وحروب، ادت الى تفاقم اعداد الارامل واليتامى، اي ان تلك الاحداث، كانت عامل هدم بنيوي للأسرة ادى الى تحميل المرأة /الام مسؤولية مضاعفة، كما انه خفف من سطوة دور الاب بوصفه رب الاسرة على ابناءهن وبالتالي فان من المتوقع ان يكون للتفكك الاسري دوره في اي إطار تفسيري لظاهرة الجنوح.
6. ان نتائج التغير المتسارع مع استمرار تأثير الثقافة والبنى التقليدية ادت الى ما يسمى في علم الاجتماع بالتخلف الثقافي Cultural Lag وهناك ادلة عديدة على ذلك منها على سبيل المثال لا الحصر الموقف التمييزي من المرأة والميل الواضح نحو الاستهلاك المظهري واستمرار الطابع العشائري للعلاقات العشائرية وخصوصا في القرى وفي الارياف.
7. من المؤكد ان انماط جرائم الاحداث تغيرت مع تغير ظروف المجتمع العراقي. اذ اننا نشهد اليوم اتساعا لظواهر اجرامية ابطالها الاحداث، مثل تلك العمليات التي تصنف في خانة الارهاب، او التعاطي الواسع للمخدرات وترويجها، او المشاركة في عمليات الجريمة المنظمة. ومع كل ذلك، يمكن القول ان جرائم الاحداث في العراق مازالت في معظمها تقع ضمن اصناف الفئات التقليدية كالسرقة واللواط والشجار والقتل..الخ مع ارتفاع نسبي في اصناف معينة، مثل الارهاب، او ادمان المخدرات
8. ان الاعداد المتواجدة في المؤسسات الاصلاحية، من موقوفين ونزلاء ومودعين لا تمثل الحجم الحقيقي للظاهرة. وهذا ينطبق على ظواهر اخرى اذ ان تقديرات اعداد الايتام تصل بهم الى الملايين الا ان مجموع المودعين ف دور الدولة للأيتام ومن في حكمهم لا يزيد على مئات . فضلا عن المعاقين، وغيرهم[[17]](#footnote-17) ان سبب ذلك يرجع الى حقيقة ان العلاقات الاسرية ما زات قوية، حتى مع تفكك الاسر الممتدة فان قيم التكافل الاجتماعي وتوفر مظلة امان واسعة للأيتام والمعوقين والارامل في الاسرة.
9. ان ضعف الضوابط الاجتماعية ذات الصلة بالجنوح مثل شرطة الاحداث، وضعف فاعلية برامج الوقاية والاصلاح، تسهم في اتساع الظاهرة، من خلال العود الى الجريمة، او من خلال رفد بيئة الجنوح بعوامل تعزيز جديدة، الى جانب عوامل مثل الرسوب والتسرب الدراسي، والفقر، والعنف المدرسي، وغياب الرقابة على عمل الاطفال، او استغلالهم لأغراض مل التسول والبغاء، وبالمقابل فان اليات الوقاية ، ووسائل الضبط لا تتسم بالقوة المعززة بالقانون.
10. ينجم عن بعض جرائم الاحداث في العراق ما يسمى في الادبيات العلمية وصمة اجتماعية social stigma ومنها على سبيل المثال البغاء والسلوك الجنسي المنحرف (للذكور والاناث )، لكن بعضها الاخر مثل قيام الحدث بارتكاب جريمة ثار لا تؤدي الى وصمة رغم ان الفعل يعد من الناحية القانونية جريمة. من جانب اخر، فان عملية الوصم لا ينبغي ان تفهم على اطلاقها. بل يبدو ان هناك تسلسلا نسبيا من حيث شدة او قوة الوصم الناجم من التسول مثلا. وليس لدينا في العراق دراسات تصنيفية للسلوك الجانح والمنحرف من حيث شدة الوصم.
11. ان الآثار النفسية والاجتماعية التي ولدتها الازمات في جيل كامل أو جيلين من المجتمع العراقي، تفوق نسبياً الدمار المادي الذي أحدثته في العمران والاقتصاد، ظهر ذلك على شكل صدمات نفسية وعصابات ومظاهر تكيف التوائية وانحرافات وإعاقات نفسية وجسدية وسلوكية، وفساد مالي وإداري وحالات نكوص وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة وفقدان للذاكرة ورهاب وشذوذ واستحواذ واكتئاب وصولا" إلى الفصام والذهان ...الخ. أي كل ما حواه علم الاضطرابات السلوكية من أعراض مرضية. ولا بد هنا من ذكر انتشار ظاهرة الإدمان على الكحول والمخدرات وارتفاع نسبة حالات الانتحار في المجتمع[[18]](#footnote-18).
12. لقد بات الجميع يدرك حجم المخاطر الناجمة عن الازمات المتلاحقة عبر التأسيس لمسارات وتوجهات طغت فيها الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية)، التي تتجسد ملامحها في تعثر العملية السياسية، وضعف سلطة القانون والنفاذ للعدالة، ولدت جميعها عجزاً بنيويا وتوالد متواصل للمشكلات وافتقاراً للإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينه، مما وسع من مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، أدت بالنتيجة الى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها. وقد تجلت ملامح المشهد في:

* هشاشة البنى المؤسسية وقوة الشخصانية والفردانية.
* هيمنة الولاءات الفرعية (الاثنية، الطائفية، العشائرية والمناطقية) على المشهد الاجتماعي.
* حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية تعتمد على الازاحة (Replacement) بدلاً من النقلة الاجتماعية الطبيعية (Social Mobility) في الهرم الاجتماعي صعوداً ونزولاً.
* تراجع واضح في الادوار المجتمعية للطبقة الوسطى والتي تمثل صمام أمان المجتمع.
* نقص الخدمات واستشراء الفساد المالي والاداري وتجذره في البنية الاجتماعية.
* اعتماد سياسة المحاصصة القائمة على ثقافة الولاء بدلاً من ثقافة الاداء والكفاءة والانجاز.

1. -إن مجمل هذه المتغيرات تترابط مع استعدادات ومنظومات قيمية متوارثة، تنفخ أحياناً تجارب سيئة بجمرها الخابي فتوقظها. إذ قد تكون هذه المنظومات حاضنة لبعض مظاهر الانحراف في المجتمع، وأن هذه القيم تجد لها أحياناَ فلسفات تبريرية ناجمة عن الشعور بالغبن. وكثيرا ما نجد بعض صور هذه العادات والممارسات الاجتماعية شائعة بين الناس حتى أيامنا هذه، وما يزال البعض منهم لا يحتقرون من يخالف القانون، أو يكسر مصابيح الشارع، أو يخرج على صف الانتظار، أو يعاون اللصوص أحياناَ. وربما احترمه بعضهم واعتبره رجلا قويا يتحدى الحكومة ولا يخاف منها (بتعبير الوردي)[[19]](#footnote-19) . بل ان بعض الممارسات اللا قانونية يعدها البعض دليل شطارة وعنوان ذكاء. وهذه النماذج التي يتكرر تداولها على مرأى من العين تقوم بدعم أساسات العديد من مظاهر الانحراف ومنها الفساد ومشكلات التعدي على سلطة المجتمع (الاعتداء على ممتلكات الاخرين، واتلاف الممتلكات العامة، وعدم الالتزام بالآداب العامة او حالات تعاطي المخدرات).
2. - ولابد من الاعتراف هنا ان بعض الأفكار والممارسات السلوكية التي يشهدها المجتمع الإنساني عموماً والعراقي ليست بعيدة عما تصدره العولمة وثورة تكنولوجيا الاتصال وانتشارها السريع على الافراد والمجتمعات والمتمثلة في تطور وسائل الاتصالات وشبكة الانترنت والقنوات الفضائية، من حيث تأثيرها في شخصية الفرد وتطبيعه الاجتماعي وما يمارسه من انماط سلوكية معينة. لقد تنامت قوة الاعلام الفضائي، وزادت المنافسة بين القنوات الفضائية من استقطاب الشباب وجذب انتباههم نحو ممارسات سلوكية معينة من خلال ما تبثه للتأثير على المنظومات القيمية والاخلاقية[[20]](#footnote-20) ، وربما الحث على ارتكاب بعض الممارسات والانحرافات السلوكية.
3. -أدى تفكك منظومة صنع السياسات العامة وضعف السياسات الاجتماعية الى مضاعفة الكلف الاجتماعية للأزمات وتفاقمها مما يهدد جودة نوعية الحياة ورفاه المجتمع. بالمقابل استمر عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، يهدد ركائز الاستقرار والامن الاجتماعي، ويدفع البعض الى ارتكاب سلوكيات انحرافيه او الهجرة خارج الحدود.
4. ثمة نزعة تدميرية للبنى الثقافية والاجتماعية والمؤسساتية صاحبت ظروف الازمات والنزاعات المستمرة، فالحروب غالباً ما تؤدي إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية، ورفع المحرمات (التابو)، بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها فتصبح مستحبة أو تفرض فرضا[[21]](#footnote-21). إن جانبا من مظاهر الحرب يتمثل في السلوك الجمعي الذي يتجاوز المحددات الاجتماعية للضبط ويتخذ شكلا تهديمياٌ. وقد نتج عن كل هذه المتغيرات ظهور مشكلات اجتماعية، وسلوكية وديمغرافية وضعت أمن الناس واستقرارهم في دائرة التهديد المباشر وغير المباشر.

**الشكل( 1 ) يوضح تداعيات تدهور البنى المؤسسية على الاستقرار والمسار التنموي**

تدني كفاءة الأداء المؤسسي

**مصادرة التسهيلات المتاحة**

**وخلق معوقات جديدة**

1. **تراجع مؤشرات التنمية البشرية**
2. **تآكل الرأسمال الاجتماعي**
3. **اقتصاد ريعي/ تردي مناخ الاستثمار**
4. **فساد مالي واداري**
5. **توترات بنيوية وعدم استقرار اجتماعي**
6. **ضعف منظومات الضبط الرسمية وغير الرسمية**

**تعطل المسار التنموي**

**(التنمية المفقودة)**

**المحاصصة الحزبية/ عدم اعتماد الكفاءة والانجاز**

ثقافة غنائمية (قيم الغلبة وثقافة الغنيمة)

ولابد من الإشارة الى ان التحولات السياسية والاقتصادية المصاحبة لظروف التغيير قد اتضحت بعض معالمها وتجلياتها، وان الآثار الاجتماعية والنفسية التي تمخضت عنها كثيرة وخطيرة، ومتداخلة التفاصيل، ويصعب تصنيفها. غير أن من الممكن الإشارة إلى أهمها، مع ملاحظة أنها تتناسل من بعضها، فتتراكم قيمها وآثارها وتزداد تداخلا. لذا لابد من النظر إليها على نحو كلي، إذ تشكل مجموعة معقدة من الظواهر، والسلوكيات الانحرافية، تفصح عن آثار مباشرة وغير مباشرة للازمات، كما تفصح عن مجموعة أخرى، يمكن تحليلها باعتبارها إضافات تنبثق من البنية الاجتماعية ذاتها، فالتضخم الاقتصادي مثلا لعب دور المعجل في تدهور القيم الاجتماعية والمرجعيات الموجهة للسلوك، فكثيراً ما تحل روح الاستباق محل المنافسة الشريفة، والفردية مقابل السلوك الجماعي، والاختلال بين الذات الواقعية والإدراكية، وطغيان مشاعر الاغتراب على الانتماء والتباين الحاد بين الأجر وبين تكاليف المعيشة، وانهيار التوازن بين الحقوق والواجبات[[22]](#footnote-22)، جميعها أوجدت واقعاً اهتزت فيه علاقات التكافل الاجتماعي، وأضعفت كثيرا من القيم والمعايير السلوكية التي كانت تنظم حياة الإنسان وتضبط سلوكه.

1. -Lauer R.H, social problem and the quality of life- N.Y-Mcgraw-Hill-2006 p.108 [↑](#footnote-ref-1)
2. في الحديث الشريف: رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل او يفيق. [↑](#footnote-ref-2)
3. د. منتظر سعيد حمودة وبلاب زين الدين- انحراف الاحداث- الاسكندرية دار الفكر الجامعي- 2007 –ص24 –ص33 [↑](#footnote-ref-3)
4. نفس المصدر – ص93 وما بعدها [↑](#footnote-ref-4)
5. د. احمد زكي بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – بيروت – مكتبة لبنان 978 1–ص100 -101 [↑](#footnote-ref-5)
6. قانون رعاية الاحداث رقم 76 لسنة83 – المادة الثالثة. [↑](#footnote-ref-6)
7. نفس المصدر – المادة العاشرة/ رابعا [↑](#footnote-ref-7)
8. في كتابه: Outsider, studies in the sociology of Deviance – N.Y free press - [↑](#footnote-ref-8)
9. Stewart E.W and glynn J.A , introduction to sociology N.Y MC Graw- hill -1985- p.p 135-13 [↑](#footnote-ref-9)
10. - lbid, p.139 [↑](#footnote-ref-10)
11. -د. محمد عارف، الجريمة والمجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي، القاهرة، الانجلو المصرية، 1975، ص752-787 [↑](#footnote-ref-11)
12. المصدر السابق نفسه، ص752-ص757 [↑](#footnote-ref-12)
13. انظر حول ذلك: د.عماد عبد اللطيف سالم- الدولة والقطاع الخاص في العراق- بغداد- بيت الحكمة 2001 –ص116-120-ص126 [↑](#footnote-ref-13)
14. -Wirth, L., Urbanism as away of Life, American Journal of Sociology, 1938, Vol.44, pp .1-24. [↑](#footnote-ref-14)
15. في سبيل المثال قدرت دوريم وارينر في كتابها: الارض والفقر في الشرق الاوسط-حجم الهجرة من العمارة (ميسان) الى بغداد بما حمولته عشر (لوريات) من البشر يوميا.. ومن المعلوم ان الاقطاع كان شديدا على الفلاحين على وجه الخصوص. [↑](#footnote-ref-15)
16. وقد يرجع الامر جزئيا الى ان بعض مظاهر جنوح الاناث، قد تعتمد الاسرة الى التعتيم عليها حتى لا تؤثر على سمعة الاسرة. [↑](#footnote-ref-16)
17. يقدر عدد الايتام في العراق بحوالي 4-5 ملايين [↑](#footnote-ref-17)
18. -د. عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم، التهجير القسري والامن الانساني، دراسة ميدانية للأسر العراقية المهجرة قسراً، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد 23، 2010، ص6-43. [↑](#footnote-ref-18)
19. - علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، دار الكتاب الاسلامي، 2005، ص 301 [↑](#footnote-ref-19)
20. - علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة " تفكيك المجتمع واضعاف الدولة "، مكتبة الانجلو المصرية، الكتاب الثاني، بدون سنة، ص87. [↑](#footnote-ref-20)
21. - كاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان ألقنواتي، منشورات عويدات، بيروت، 1981، ص78. [↑](#footnote-ref-21)
22. -د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجاً، دار اثراء: عمان، 2011. [↑](#footnote-ref-22)